

واقع وطبيعة البرامج الحزبية للأحزاب السياسية العراقية بعد 2003

إ.د. ليث عبد الحسن الزبيدي^(*) الباحث فلاح
جاسب عودة^(**)

المقدمة

تعكس برامج الأحزاب السياسية التطلعات المستقبلية لعمل تلك الأحزاب كما أن البرامج الحزبية أو السياسية أو الانتخابية تعد الصورة الحقيقية للحزب والمرآة التي تنظر من خلالها الجماهير لتلك الأحزاب كما أنها تعكس مقدار اهتمام تلك الأحزاب بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد وقد أولت الأحزاب السياسية اهتماما كبيرا ببرامجها بما يتلائم والواقع السياسي وتطلعات الجماهير وبما يتلائم وقدراتها الفعلية وإمكانياتها المادية وخاصة أوقات الحملات الانتخابية محاولة منها في كسب أكبر عدد من الجماهير إلى جانبها للفوز بالانتخابات في النظم الديمقراطية التعددية القائمة على مبدأ التداول السلمي للسلطة حيث التنافس السلمي للوصول إلى السلطة. وتظهر فائدة البرامج الحزبية الفعلية في الأنظمة السياسية التي تعمل بالتعددية الحزبية حيث تتنافس الأحزاب فيما بينها وهذا ما يتطلب منها أن توظف كل طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها . وجاءت برامج الأحزاب السياسية العراقية بعد 2003 محاولة لعكس حالة الاندماج لتلك الأحزاب بالتحويلات الأخيرة التي طرأت على الساحة السياسية العراقية التي تطلبت منها التفاعل مع ظاهرة التعددية الحزبية والعمل ضمن منظومة حزبية متكاملة تستوعب كل الأحزاب السياسية العراقية وتهيئ لها الظروف لتصل إلى ما تبغيه في الساحة السياسية العراقية بعد تلك الفترة لتتحول تلك البرامج الحزبية من مجرد شعارات إلى وظائف فعلية تعمل على أساسها الأحزاب بعد

الوصول إلى السلطة لتكون طريقاً إلى تعزيز ثقة المواطنين بتلك الأحزاب والتي تتدرج بمقدار عمل تلك الأحزاب ببرامجها ووفائها بعهودها كما أنها تعكس مقدار عملية تلك البرامج وقدرة تلك الأحزاب على تحقيق ما تبنته منها والتي تعد حلولاً جذرية لكل المشاكل التي يعاني منها المواطنين.

1- إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في طبيعة العلاقة بين البرامج الحزبية للأحزاب السياسية العراقية بعد 2003 والتعددية الحزبية حيث تظهر ثمرتها عند التنافس بين الأحزاب في فترات الانتخابات وفي حالة عدم التزامها بما وعدة العمل به بعد الوصول إلى السلطة والذي تنعدم معه الثقة بتلك الأحزاب والذي يتبين من خلاله أيضاً مقدار تلائم تلك البرامج مع الواقع الحالي وما يمكن أن يعد حلولاً جذرية لما يحتويه العراق من مشكلات موروثة وحادثة على كل الصعد والميادين حيث من المعتبر أن تكون تلك البرامج علاجات فعلية لكل ما من شأنه أن يعد مشكلة ويكون عقبة وسبباً في عرقلة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والذي يمكن أن يعد تلكوءاً في الأداء الوظيفي للسلطة التنفيذية وسبباً في فشلها مما ينعكس سلباً على الأحزاب السياسية الماسكة بزمام السلطة .

2- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لإظهار الطبيعة الحقيقية لعلاقة البرامج الحزبية بالتعدد الحزبية حيث لا تظهر لها فائدة إلا بوجود عدة أحزاب لكل واحدة منها برنامجها الخاص بها تحاول كسب الجماهير بها أثناء الحملات الانتخابية حيث تحاول الأحزاب السياسية جعلها منطلقاً لما يمكن أن يكون حلولاً للمشكلات التي تعاني منها البلاد والتي تعكس الصورة حقيقية لواقع الأحزاب السياسية وكونها تعبيراً للواقع الحالي لها ومقدار قدرتها على استيعاب مشكلات العراق الواقعية والحلول التي وضعها في جدول أعمالها بعد أن كانت من جملة برامجها المعلنة والصورة التي ظهرت بها أمام المواطنين أثناء حملتها الانتخابية.

3- فرضية الدراسة :

تحاول الدراسة الوصول إلى نتيجة مفادها أن طبيعة العلاقة بين برامج الأحزاب والتعددية الحزبية مبنية على التأثير المباشر للأحزاب السياسية وقدرتها على تفعيل برامجها بعد وصولها إلى السلطة وإيجاد الحلول اللازمة لكل المشكلات التي تعترض الحياة بكل ميادينها مما يجعل من تلك البرامج المؤثر الفعلي الذي يمكن أن يلقي بآثاره على طبيعة عمل الأحزاب السياسية الماسكة بالسلطة وقدرتها على إيجاد الحلول اللازمة لكل المشكلات .

4- منهجية الدراسة :

من بين المناهج التي تم الاعتماد عليها كأطر تحليلية لعملية متكاملة الأبعاد المنهج التاريخي من خلال ذكر الجذور المتأصلة لكثير من الأحزاب العراقية والحوادث الواقعة التي تعترض الحياة بكل ميادينها التي مرت بها تلك الأحزاب والتحويلات التي قادتها إلى إتخاذ برامج تتلائم والمرحلة كما تم الاعتماد على منهج التحليل النظامي من خلال التأكيد على تحليل النظام الحزبي التعددي والهياكل التنظيمية للأحزاب وقدرتها على أداء برامجها بالشكل المطلوب التي وعدت بالقيام بها كما تم الاعتماد على المنهج القانوني أيضا .

5- هيكليّة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول واقع الحياة الحزبية في العراق كما تناول المبحث الثاني الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وتناول المبحث الثالث الأحزاب ذات التوجهات القومية في حين تناول المبحث الرابع الأحزاب ذات التوجهات العلمانية بالإضافة إلى الخاتمة والاستنتاجات .

واقع وطبيعة البرامج الحزبية للأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003

تمهيد

يعبر البرنامج عن أغراض الحزب التي يرمي إلى تحقيقها ولكل حزب برنامج خاص الذي يتميز به قليلا، أو كثيرا، أو يتفق، أو يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى ومن المؤكد أنّ برنامج الحزب يطال عمل الحزب واسلوبه الخاص في التغلب على المشكلات التي تواجه المجتمع والسعي لحلها عبر تبني حلول عملية لازمة

التنمية، والاستجابة لمشكلات المواطنين الحقيقية ، وتبني مضامين للتنمية المستدامة اعتماداً على تخطيط استراتيجي متكامل، وشامل ، وبعيد المدى وينبغي في برامج الأحزاب أن توضع بصورة واضحة، وجليّة وعادة ما تكون تلك البرامج شاملة في أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية¹.

فعلى الحزب السياسي أن يبين في برنامجه السياسي، أو الحزبي، أو الانتخابي التزاماته المستقبلية في أمور كثيرة كعلاقاته الخارجية سواء الإقليمية المتعلقة بدول الجوار أو الدول الواقعة في ذات الإقليم أو العلاقات المتعلقة بالقوى الكبرى والمنظمات الدولية فضلاً عن تقديم رؤيته ومفهومه للسلام العالمي وآليات عمله في النظام السياسي الجديد الذي تولد في العراق بعد 2003 وموقفه من الحقوق والحريات والنظام الحزبي والنظام الانتخابي، وموقفه من التجديد السياسي، وما هو موقف الحزب لاسيما إذا كان حزبا ليبراليا من تطبيق الشريعة الإسلامية في العراق واعتبارها المصدر الوحيد للتشريع ثم ما هو موقفه من موضوع الالتزام والتقيّد بالدستور والالتزام بقانون الأحزاب الذي سيحدد الشروط الواجب توافرها في برامج الأحزاب ويكون الرقيب على هذه البرامج² وعدم الإيمان بالعنف وإتباع الأسلوب الديمقراطي في التداول السلمي للسلطة بالإضافة إلى تناوله لقضايا المرأة ، والتزامه بالثوابت الوطنية، والقيم الأخلاقية، ودفاعه عن الحريات الدينية وكيفية معالجته للمشكلات السياسية بعد تشخيصها تشخيصاً حقيقياً واقعياً وتقييم علاقاته بالأحزاب الأخرى في ظل التعددية الحزبية في العراق في هذه الفترة وفق أسلوب الحوار والتكاتف لحل المشكلات العامة المحيطة في البلد وفق ما يمتاز به المجتمع العراقي من تعدد وتنوع من حيث تركيبته الدينية والقومية والاثنية .

وأما برنامج الحزب الاقتصادي فلا بد ان يبين فيه طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتمسك به سواء المنهج الليبرالي الديمقراطي الغربي الذي يعتمد الخصخصة، وحرية العمل، ونظام السوق والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحرير التجارة وإضعاف القطاع العام وسيطرة الدولة، أم بتبني المنهج الاشتراكي وتدخل الدولة كمنظم، أو داعم، أو رادع في بعض الأحيان وهل

بإمكان بعض الأحزاب أن يوجد نظاماً اقتصادياً إسلامياً يتلائم مع واقع البيئة العراقية على وجه الخصوص ويلبي الحاجات الاقتصادية الحقيقية لهذه البيئة أم أن الإرادة الأمريكية تبقى مانعة لهذا التوجه على نحو يديم مصالحها الرأسمالية في العراق كما أنّ على الأحزاب السياسية أن تتبنى برنامجاً حزبياً اقتصادياً تبتعد به عن قيود المؤسسات الاقتصادية الدولية ولاسيما صندوق النقد والبنك الدوليين وعليه أن يبين موقفه من كيفية تعامله مع موارد دولة مثل العراق غنية بثرواتها بما يبعدها عن شبح اللجوء إلى المنظمات الدولية المالية لكي لا تقع في برامج وشروط تلك المنظمات لما فيه من الخضوع لتلك المنظمات وزيادة الأعباء على كاهل المواطن العراقي فعلى الحزب أن يتبنى برنامج تنمية اقتصادية شاملة ويتطلع إلى تطبيق نظام اقتصادي عادل والنظر في قوانين الضرائب وإنشاء المصانع وزيادة الاستثمارات في ظل توجهات الدولة وعلى أسس إقليمية وعليه أن يقدم حلولاً لمشاكل العراق الاقتصادية الداخلية كالبطالة والفقر والمديونية وتنمية الواقع التعليمي والخدمي .

وأما البرنامج الاجتماعي للأحزاب فيتمثل في تبنيها سياسة عامة واضحة تجاه الخدمات العامة والمؤسسات الخدمية فتبين سياستها في الإعمار، والإسكان، والصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي والقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة لكل أفراد المجتمع والماء والكهرباء وإسناد أصحاب الحرف ووضع برنامج لتطوير الصناعات المحلية واستيعاب كل الصناعات داخل العراق وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي بخبرات محلية عراقية ليكون في برنامجه حزباً تقدماً تجديدياً تنموياً يتلائم برنامجه مع إمكانات الدولة المادية والمعنوية بما يساهم في وحدة العراق وحفظ هويته الوطنية واستقلاله وحماية ثرواته وخيراته واستثمارها في خدمة أبنائه وتحقيق الرفاه الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع باعتبارهم جزءاً من كل .

(المبحث الأول) (واقع الحياة الحزبية في العراق)

مما لا شك فيه أن الحياة الحزبية تصنعها الأحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية والتي تشكل جزءاً رئيسياً من العملية السياسية الرسمية في ظل النظام السياسي ويلعب الدستور وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات دوراً مؤثراً في رسم الأطر

التنظيمية والمؤسسية التي تساهم في صناعة الحياة الحزبية كما كان الدستور أساساً في صناعة الحياة السياسية بعد معرفة بنية المؤسسة وطريقة عملها فالتنظيم المؤسسي يعد العنصر الأساس لتغيير الحياة العامة كما يعد الدستور اهم وثيقة سياسية حقوقية للدولة تثبت فيها الدعائم الاساسية للمجتمع وبناء الدولة واهدافها ومهامها في مجال البناء الداخلي وعلى الساحة الدولية³، وقد لعب دستور عام 2005 دورا في وضع أركان التعددية الحزبية في العراق فالنيابية البرلمانية والديمقراطية تدلان على التعددية لان منظورها جعلوها من لوازم الديمقراطية الليبرالية الغربية كما أن هذا الدستور ذكر لفظة التعددية السياسية الحزبية نصاً بالإضافة إلى ذكره حرية تأسيس الأحزاب والحرية السياسية وغيرها فيكون قد أسس أركان النظام الحزبي والنظام الانتخابي وفق أسس وطنية وبعيدا عن أي توجهات طائفية وعنصرية ومهد لعملية التداول السلمي للسلطة للأحزاب الفائزة في الانتخابات.

وأما قانون الأحزاب والذي هو جزء أساسي في صناعة الحياة الحزبية فلم يسن إلى الآن وهذا ما يربك الحياة السياسية ويجعلها غير مستقرة ، والتغيير السياسي على ارض الواقع يستلزم ايجاد اسس قانونية تعرف الاحزاب السياسية وتراقب عملها وتفرض الجزاءات على مخالفيها⁴ فغالبية الظواهر الثقافية كالتيكنولوجيا والتنظيم السياسي، يجب أن تخضع لضوابط اجتماعية، أو إيكولوجية من خلال البيئة الطبيعية التي توجد فيها لتتولى تنظيم تأسيس الأحزاب السياسية وإقامة تشكيلاتها، وفعاليتها، ووظائفها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها وعائداتها، ومصروفاتها، والأمور المتعلقة بإغلاق الأحزاب ذاتياً، أو إغلاقها من قبل الجهات المسؤولة، وغيرها من الأمور التي تتعلق بالحياة الداخلية والنظام الداخلي للحزب ولها ارتباط بالحياة الحزبية والحياة السياسية وفقا لطبيعة تلك البيئة⁵. وأما الحياة الداخلية للأحزاب والتي تعتبر من خصوصياتها فلا علاقة لقانون الأحزاب بها من قبيل كيفية تنظيم الحزب ، ورؤيته الشاملة للعالم، وبنائه العام، واستراتيجياته، وعلاقته بالأحزاب الأخرى ، والوسط الاجتماعي العام الذي يعمل فيه والأسباب، والعوامل التي دفعت به إلى الوجود ومجمل نشاطاته ومواقفه التي يعبر من خلالها عن إرادته وعوامل تطوره عبر تفاعله مع الأحداث التي تواجهه والمواقف

التي يتخذها إزاءها وطبيعة المؤتمرات التي يعقدها وإجراءات التصويت على قراراته والفئات والعناصر التي تنتمي إليه والعناصر الأولى التي تكون منها ونشاطات أعضائه والمناظرات الأيديولوجية التي بنى الحزب عبرها وخلالها برنامجه ومساهمة أعضائه في الحياة السياسية والنشاط الحزبي والقيم والمبادئ التي يلتزم بها الحزب⁶.

ويعتبر الدستور بمواده ممهداً لقانون الأحزاب وقانون الانتخابات ومن هنا فلا بد من اشتماله على مواد تكون أساساً لهذه القوانين، وقانون الأحزاب له أسس قانونية وأسس دستورية، ويساهم الدستور في إضفاء الشرعية السياسية على الأحزاب السياسية⁷، وأما قانون الأحزاب فيضفي عليها شرعية قانونية بالإضافة إلى الشرعية القانونية للدستور وبموجب قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات يتم تثبيت الإطار القانوني للأحزاب السياسية مع تحديد نشاطها على مستوى الحكومة، كما يتضمن قانون الأحزاب الأسس القانونية لأعمال الحزب الداخلية ومصادر تمويلها وذلك لتقليص نفوذ الأحزاب السياسية على مستوى السياسة الداخلية فضلاً عن تقليل نفوذ قادتها إلى حد معين على الصعيد السياسي خارج الحزب وفي الحياة السياسية الداخلية للدولة بما يحفظ به المصلحة القومية والهوية الوطنية فلا بد أن تشمل تلك القوانين الهياكل الداخلية للأحزاب لما لها من دور بارز في الحياة الحزبية ولتحصل التلازم بين الحياة الداخلية للحزب والحياة السياسية خارجها لتكون الحياة ذات طبيعة واحدة لا طبائع متعددة فإذا كان المنهج المراد تطبيقه هو الديمقراطية فلا بد أن تنسجم بنية الأحزاب الداخلية معه .

ولكي تؤسس حياة حزبية متكاملة تسير باتجاه محدد وخطوات مرسومة وثابتة وراسخة في آفاق واضحة وللمستقبل واعد لابد من اكتمال ثلاثة أسس قانونية وسياسية مترابطة: -1الدستور: وقد إشتمل دستور 2005 على مواد تعتبر هي الأساس للنظام الحزبي في العراق الذي يعتمد على التعددية الحزبية والدستور قوام النظام السياسي والحياة السياسية ، وهذا ما دلت عليه المادة 39 أولاً من الباب الثاني فصل الحريات التي نصت على أنّ (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الإنضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون)⁸ ويمكن استفادة التعددية من المادة السادسة والسابعة من هذا

الدستور حيث جاء في المادة السادسة (يتم تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور حيث ان تداول السلطة لا يكون الا مع التعددية وجاء في نهاية المادة السابعة اولاً (ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون).

2- قانون الأحزاب: والذي يجب إصداره وفقاً لمواد من الدستور العراقي لعام 2005 ليأتي مطابقاً للواقع السياسي العراقي بعد عام 2003 ويؤسس لمستقبل سياسي حزبي متكامل وهو المقوم للنظام الحزبي والحياة الحزبية.

3- قانون الانتخابات: يساهم هذا القانون في استكمال متطلبات العملية السياسية في إطار السعي لإنجاح الانتخابات وهو غير منفصل عن الدستور بل يستمد مقوماته منه وهو المقوم للنظام الانتخابي والحياة الانتخابية⁹.

ومن ثم فالأحزاب السياسية تعد العنصر الأساس في تكوين الحياة الحزبية والعامل الأهم في فهم حركة الحياة السياسية وواقعها في الأنظمة السياسية المعاصرة فالأحزاب السياسية تعد احدى الضرورات الأساسية لتحقيق الديمقراطية¹⁰. وتمارس الأحزاب حياتها السياسية وفقاً لطبيعة أيديولوجيتها وبرامجها وأهدافها السياسية وتكوينها الاجتماعي ويقدر تفاوت هذه العناصر في درجة بروزها أو أهميتها عند هذا الحزب أو ذاك يكون تأثير الأحزاب في الحياة السياسية فضلاً عن الدور الأساسي الذي تمارسه في اختيار النظم السياسية والتأثير في مساراتها . إنّ الحياة الحزبية تتجلى بجملة العلاقات المتبادلة بين الأحزاب وعلاقة الأحزاب بالمجتمع السياسي وتأثيرها في الرأي العام والوظائف التي تؤديها الأحزاب ويؤلف عدد الأحزاب أجلى أبعاد عناصر الحياة الحزبية. وفي العراق حيث توجد أحزاب متعددة ومتنوعة في اتجاهاتها الأيديولوجية بعد عام 2003 فإن الحياة الحزبية تستند على تفاعل تلك الأحزاب مع واقعها الاجتماعي ومحيطها السياسي وتعد الانتخابات أحد الآليات القانونية والسياسية التي تُأطر وتشكل وتضبط عملية التفاعل والعلاقة بين الأحزاب ومحيطها، علماً أن تلك العلاقة غير مطلقة إذ تكون عرضة للتبدل بسبب ما يحيط بالأحزاب من مطالب تعمل على تغيير نمط تفاعلاتها وحركاتها وتوجهاتها داخل النظام الحزبي الذي عادة ما يكون في حركة

مستمرة ومتفاعلة إذ تمارس الأحزاب السياسية في النظم التعددية دورها في تمكين المواطنين من الإسهام والتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة فهي من القنوات الوسيطة بين المجتمع والنظام السياسي عن طريق تنمية الشعور بالمصلحة القومية وبناء الوحدة الوطنية ضمن الثقة المتبادلة وتعد التعددية الحزبية العنصر الاساس في المؤسسات السياسية اي انها ظاهرة اجتماعية تتطور وتتحدد مع تطور النظام السياسي وتجده بل هي الجزء الرائد من هذا النظام لكونها مؤسسات قائمة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطور الارادي نحو الافضل¹¹ فكونها أطر تنظيمية ، وفكرية توحد أفراد المجتمع في إطار يحافظ على التماسك القومي لتكون أداة لتنفيذ المصالح وتحديد أولويات القضايا العامة فهو يختار واحدة، أو أكثر من القضايا العديدة التي تواجه المجتمع حسب درجة إلحاحها، وأهميتها ثم يضعه في برنامج الانتخابي، أو يجعلها محور حملاته الدعائية وبعبارة أخرى يقوم الحزب بالتوفيق بين أكبر عدد من المواطنين وذلك بتجميع مصالحهم المختلفة في سياسات عامة، أو مقترحات تقدم إلى البرلمان فهو احد أدوات صنع السياسة العامة في المجالات المختلفة ففي النظم التعددية يضع الحزب برنامجه ويصبح أساساً لسياسة الحكومة إذا تولى السلطة، أو إطار لنقد هذه السياسة من موقع المعارضة كما أن تلك الأحزاب تقوم بالتوجيه السياسي والتنشئة السياسية بالإضافة إلى إضفاء الشرعية حيث تعتبر أداة ومصدر هام لشرعية النظام السياسي فالأحزاب السياسية تستوعب الأعضاء ضمن أطرها الفكرية¹²، والتنظيمية وتتولى إعدادهم وتنمية قدراتهم السياسية لتخدم قضية الشرعية السياسية باتجاهين أما بتأييد شرعية النظام السياسي القائم، أو لمعارضة شرعيته وبناء نموذج جديد ذا شرعية سياسية.

وهذا كان من ناحية الدستور وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وأما من ناحية الظروف المحيطة بالعراق والعملية السياسية والقوى السياسية فقد كان ولا يزال المؤثر الأكبر فيها هو الدور الأمريكي وعهد لإدارة الاحتلال مهمة إدارة البلاد في تلك المرحلة ولغاية تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً واستلامها رسمياً صلاحيات السلطة، والعراق بين عامي 2003 و 2005 كان تحت سلطة عسكرية مباشرة

فكانت الإرادة الحقيقية هي الإرادة الأمريكية وأما القوى والتجمعات والأحزاب العراقية فأرادوا لها ان تكون وظيفتها المحافظة على الوجود الأمريكي في العراق وطريقاً لتجسيد الإرادة الأمريكية الرامية الى تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفق إرادتها ووفق ما عرف في حينها بسياسة الفوضى الخلاقة التي يتم وفقاً للرؤية الأمريكية إعادة تأهيل العراق ليتماشى مع الإرادة الأمريكية وسياستها الشرق أوسطية ولكن يبدو أن هذه الإرادة تراجعت أمام ما نصت عليه الفقرة (9) من القرار الأممي 1483 الآنف الذكر الذي نص على تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق في 13/7/2003 باعتباره سلطة عراقية تتولى إدارة العراق وبإشراف أمريكي وقد تكون المجلس من (25) شخصية سياسية عراقية ومن مختلف الانتماءات وقد صدرت في ذات الوقت ما عرف (باللائحة التنظيمية) عن سلطة الائتلاف المؤقتة والتي اعترفت فيه بمجلس الحكم الانتقالي كجهة رئيسية للإدارة العراقية المؤقتة إلى حين تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً وتمثل الشعب العراقي استناداً إلى مبدأ سيادة القانون الذي يكفل المساواة في الحقوق¹³ ويضمن العدالة لجميع المواطنين العراقيين دونما اعتبار للأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس ومما لاشك فيه أن ذلك لم يكن يحدث لولا الضغوطات الداخلية والخارجية التي مورست على سلطة الاحتلال.

ونتيجة لذلك فلا يمكن الكلام والحالة هذه عن حياة سياسية، وحياة حزبية ولا عن دولة ولا عن نظام ولا يمكن تقييم أي عمل حزبي في هذه الفترة والعمل الذي يمكن تقييمه للأحزاب هو محاولة إعادة الأمور إلى نصابها ووضعها الحقيقي بإعادة الحق إلى الشعب العراقي ليقرر مصيره بنفسه ولينال الاستقلال التام والكامل. فوجود سلطة احتلال وعدم وجود دستور، ولا قانون أحزاب ولا قانون انتخاب، ولا سلطة للشعب، ولا حكومة، ولا نظام سياسي منبثق عن إرادة الشعب يجعل هذه المرحلة 2003-2005 تعاني حالة أرباك شديد. فالأحزاب السياسية لها وجود في الساحة العراقية كاحزاب تم تأسيسها ولم يسمح لها بالمشاركة بالعملية السياسية وصنع القرار السياسي في العراق ولكن وجودها الآن لايفترق عن الوجود السابق لعام 2003 وحياتها السياسية لا تختلف عن الحياة السياسية السابقة سواء قلت أم زاد عددها حيث غياب

أحزاب منظمة فاغلب الأحزاب السياسية لا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي لها¹⁴ وعليه فإذا أمكن تقييم الأحزاب في هذه الفترة فإنها تقيّم من خلال:

1- الدور الذي لعبته في سحب السلطة من الاحتلال الأمريكي ووضعها بيد الشعب العراقي.

2- كثرة عددها فقد زاد عدد الأحزاب عن 200 حزب ولكن أكثر هذه الأحزاب ليست أحزاب جماهير ولذلك فبمرور الزمن أما إنها انحلت ولم تستمر بالعمل الحزبي، أو اندمجت مع أحزاب أخرى بعد ذلك وخصوصاً وقت الانتخابات.

3 - العلاقات فيما بينها خارج إطار السلطة السياسية وهذه العلاقات لا ترقى إلى مستوى العلاقات داخل إطار نظام حزبي، أو نظام سياسي بل كأي علاقة عابرة أخرى وهي تقترب من العلاقات الفردية والعلاقات الاجتماعية وإذا كان لها انعكاساتها فتكون تمهيدية للنظام التعددي المبني على قبول كل طرف للآخر وإلا فالأطراف المتعاندّة والمتناحرة لا تجتمع، ولا تمهد لنظام حزبي، أو سياسي بل هي استمرار للحالة السابقة المبنية على الأخذ بمبدأ القوة، والبقاء للأقوى لا على أساس العيش المشترك والتعاون والتآخي والمساواة.

4 - ويمكن تقييمها من خلال ان بعض الأحزاب لها جماهير مشاركة لا أحزاب جماهير فقط بدون مشاركة أو بدون جماهير فبعض الأحزاب لها قاعدة شعبية وبعضها لا يمتلك أدنى مقومات الأحزاب والتنظيمات الحزبية فهي لا تحمل من معنى الحزب سوى الاسم¹⁵.

5- ويمكن تناولها من خلال تاريخ وجودها فبعض الأحزاب لها وجود سابق وقديم جداً يعود إلى عدة عقود وبعضها ليس له جذور تاريخية عميقة وبعضها وجد بعد التغيير.

6- كما يمكن تقييم تلك الأحزاب من خلال طبيعة تنظيمها، ونشاطاتها السابقة وأيديولوجيتها، وبرنامجه الحزبي أن وجد وعدد أعضائها، وطبيعة نظامها الحزبي، وحياتها الداخلية، وتطبيق الديمقراطية داخل الحزب نفسه وهكذا¹⁶.

وهذه كلها منفردة لا تعبر عن النظام الحزبي المبني على العلاقات ، والتفاعلات بين الأحزاب ضمن الدستور وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات ولا يعبر عن الحياة الحزبية المنبثقة عن ذلك النظام. وفي عام 2005 وبالتحديد بعد وضع الدستور العراقي والاستفتاء عليه ووضعه في حيز التنفيذ بدأت تظهر معالم التغيير وتم تشكيل النظام السياسي والنظام الحزبي على أسس واضحة وبدأت تفاعلات الحياة السياسية والحزبية تظهر معالمها للعيان وتطفو على السطح بترسيخ الديمقراطية في النظامين السياسي، والحزبي، وقد ثبت الدستور مفهوم الديمقراطية، والتعددية، والمواطنة كهوية وطنية وثبتت الحقوق، والحريات واعترف بالتنوع المجتمعي العراقي وقد جاء الدستور كنوع من أنواع التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي وقد اعتمد التحول الديمقراطي في العراق بداية على ما يسمى الحكومة التمثيلية الا انه بعد الانتخابات التي جرت في 30 ك 2 2005 فان الحكومة ستتحول الى منتخبة وهذا يعني ان خياراتها ستكون اوسع فتجتمع ما بين شرعية التمثيل وشرعية الانتخاب¹⁷ ومن بين ما يهدف إليه الدستور إدارة الانقسامات المختلفة داخل المجتمع بصورة سلمية لتحقيق الصالح العام فجعل التعددية من المبادئ والأبعاد الضرورية المهمة في هذا الجانب المؤسسي ليخرج النشاط الحزبي من الدائرة الضيقة للذات الحاكمة والمقربين منه ليجعلها في فضاء أكثر وسعاً ويضع لها مجالاً للعمل أكثر حرية وفي أوسع نطاق ويجعل لها تأثيراً فعلياً في اتخاذ القرار ، وصنع السياسة العامة وممارسة العمل السياسي لتصنع حياة حزبية يعمل في ميدانها مجموعة من الأحزاب تقوم بينها علاقات التعاون والتكامل، والتنافس الحر ضمن نظرية واضحة للدولة بعيداً عن التعادي ومحاولة إقصاء الآخر بشتى الطرق لتتحول الحياة السياسية إلى ميدان للصراع العنيف الغير مشروع الذي تضطرب معه الحياة الحزبية ولتستمر معها حالة عدم الاستقرار الشديد . وفي الواقع الحزبي العراقي الحالي توجد أحزاب متعددة وكثيرة جداً ومن الملاحظ ان كل مكون عراقي يمثل مجموعة من الأحزاب والكتل السياسية بما يخرج عن حد التبرير ولكنه مسموح دستورياً والكلام ليس في وجودها أو عددها لأن ذلك يمكن تجاوزه بالائتلافات وخصوصاً في أوقات الانتخابات ولكن الكلام في كيفية تجاوز الخلافات

بين هذه الأحزاب خلال ممارستها لعملها السياسي في الساحة السياسية والمفروض بتلك الخلافات أن لا تخرج إلى حيز العنف السياسي القائم على إلغاء الآخر لأن هذا مخالف للإطار الذي وضعت فيه بحسب الدستور القائم على قبول الآخر والتنافس الحر والتعاون في صناعة الحياة الحزبية والسياسية المستقرة والعمل معاً لتحقيق المصلحة القومية العليا التي لا تقوم في مفروض الحال إلا بتكاتف جميع الجهود لتحقيقها، فالعنف السياسي يخرج العمل الحزبي عن إطاره القانوني ، ويجعله في حيز المحاسبة القانونية فالدستور الذي هو أساس بناء الدولة¹⁸ يقود إلى ضبط العمل الحزبي والتصرفات الحزبية والتحركات الحزبية في تفاعلها مع الأحزاب الأخرى ومع هذا يبقى الكلام في مقدار انضباط تلك الأحزاب بالدستور فكلما قل انضباطها زادت الفوضى وخصوصاً مع الكثرة المفرطة في أعدادها¹⁹. كما أن كثرة المطالب التي تقوم تلك الأحزاب ببلورتها ومحاولة جعلها في جدول أعمال الحكومة يدفع بها إلى طرح بعضها وتأجيل بعضها الآخر لعدم إمكانية استيعاب تلك المطالب على كثرتها وهذا ما يدفع بالكثير من الأحزاب بالشعور بالغبن أو الانتقاص أو حتى بالنهميش وقد تصل إلى مرحلة الشعور بسلب الحقوق والإقصاء فيصبح وجودها شكلياً كما أن بعض الأحزاب ترى استجابة الحكومة لها أقل من حجمها بما يشعرها بالغبن والانتقاص وهذا كله وغيره يدفع بالأحزاب إلى عدم الانتظام في نسق واحد من العلاقات فيما بينها ويجعلها في حالة تدافع مستمر وخصوصاً مع استمرار عدم الاستجابة لمطالبها والتدافع هنا يحصل بين من يؤيد مواقف الحكومة تجاه تلك المطالب ومن لم تتم الاستجابة لمطالبه وهذا يمنع من وجود موقف موحد تجاه العمل الحكومي وتكون الحياة الحزبية فيه مضطربة فتعكس على الحياة السياسية برمتها.

المبحث الثاني (الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية)

لفظة (حزب) ليست غريبة عن معاجم اللغة العربية وقد عرفها الإسلام والعالم الإسلامي قبل عشرة قرون ونيف وقد ورد لفظها في القرآن الكريم في أكثر من 14 آية منها قوله تعالى (وَمِنْ يَتَوَلَّى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ)²⁰ المائدة آية 56.

ومن هذه الآلية الشريفة وغيرها نعلم أنَّ لفظة (حزب) ليست غريبة عن الفكر الإسلامي عموماً والفكر العربي ومن بين الأحزاب الإسلامية العاملة في الساحة السياسية العراقية والتي كان لها دور في تأسيس العملية السياسية بعد عام 2003 حزب الدعوة الإسلامي والتيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة الإسلامي وحزب الدعوة تنظيم العراق والحزب الاسلامي وغيرها وهو ما سوف نتناوله بايجاز وعلى النحو التالي :

أولاً: حزب الدعوة الإسلامية

يعد حزب الدعوة الإسلامية أحد أهم الأحزاب السياسية العراقية وله جذور تاريخية تعود إلى عقود خلت وساهمت المرجعية الدينية في تأسيسه²¹ ويتميز بأن له ثقافة حزبية ومنهجية وخطاب حركي ، بينها وقد تأسس في أواخر الخمسينات 12 تشرين الأول/أكتوبر 1957 (17 ربيع الأول 1377هـ) حسب شهادات أعضائه²² ويعتبر السيد محمد باقر الصدر مؤسس حزب الدعوة الإسلامي وقد كان وجوده في الحزب كفقيه غطاءً شرعياً للتشكيل الحزبي فضلاً عن دوره الفكري في تأصيل النظرية السياسية للحزب وكان على راس قيادته الخماسية التي تشكلت في اجتماع كربلاء كلا من محمد باقر الصدر ومحمد مهدي الحكيم ومحمد باقر الحكيم ومرضى العسكري ومحمد صادق القاموسي وعبد الصاحب دخیل²³ وضم في عضويته عدداً كبيراً من مختلف شرائح المجتمع وطبقاته ومن مختلف الشرائح العمرية واستوعب في حركته التنظيمية مختلف المدن والمحافظات العراقية .

وكان حزب الدعوة من الرافضين لمبدأ الحرب عام 2003 ورفض المشاركة في مؤتمر لندن لقوى المعارضة العراقية المنعقد في كانون الأول عام 2002 ولكنه كان من المساهمين في العملية السياسية بعد اجتياح العراق حيث انضم إلى مجلس الحكم الانتقالي لاعتقاده أنَّ هذا المجلس خطوة ايجابية لإعادة السلطة إلى الشعب العراقي وطريقاً نحو تحرير العراق كما أعلن ذلك، ويتبوأ نوري المالكي حالياً منصب الأمين العام للحزب منذ عام 2006 ومنصب الأمين العام هو أعلى منصب في الحزب بعد أن كان منصب الناطق الرسمي باسم الحزب، هو أعلى المناصب، ويقاد

حزب الدعوة من قبل الأمانة العامة، أو القيادة العامة التي تقوم بالنظر في سير الحزب والتخطيط والإشراف على عمل هياكل الحزب وتنظيماته المنتشرة في عموم العراق وقد تمكن حزب الدعوة من الوصول إلى السلطة في العراق منذ انتخابات عام 2005 ، إذ تمكن إبراهيم الجعفري من رئاسة أول حكومة عراقية أفرزتها انتخابات عام 2005 الذي انشق عن الحزب بعد ذلك ليشكل (تيار الإصلاح الوطني) وخلفه نوري المالكي في الوصول إلى رئاسة الوزراء لدورتين انتخابيتين حصلت الأولى عام 2005 والدورة الثانية جرت في عام 2010 ثم لتنتقل بعده إلى حيدر العبادي الذي وصل إلى الحكم بعد انتخابات 2014 بعد حصول دولة القانون على 95 مقعداً في تلك الانتخابات، وقد تمكن ائتلاف دولة القانون الذي ينطوي تحته حزب الدعوة الإسلامية من الاندماج في كتل سياسي أكبر يضم مكونات التحالف الوطني ليقوم بتشكيل الحكومة منذ 2005 إلى اليوم ومما ينبغي الإشارة إليه أن أكثر الحركات الإسلامية ولدت متفرقة عنه وخصوصاً بعد إعدام قائده (محمد باقر الصدر) (1935-1980) .

وبالتأكيد على برنامج الحزب نجد أن الحزب قد تبني جملة من القضايا بعد عام 2003 تشمل الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتعبر عن رؤية الحزب وتطلعاته وتوجهاته وتم إيجازها بثمانية وثلاثين نقطة وتركز البرنامج السياسي للحزب على عدة أمور منها بناء عراق دستوري ديمقراطي فيدرالي في إطار الوحدة الوطنية مع التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات من عرب وكرد وتركمان وأشوريين وكلدانيين وكرد فيليين وشبك وغيرهم على اختلاف أديانهم: المسلمون (الشيعية والسنة) والمسيحيون والصابئة واليزيديون وغيرهم من دون تمييز عنصري، أو ديني، أو طائفي وتوفير الأمن والسلام لكل المواطنين وإقامة نظام ضمان اجتماعي لجميع العراقيين وإيجاد نظام للرعاية الصحية للعوائل والأفراد وتوفير السكن للعراقيين والاهتمام بعوائل الشهداء والمتضررين والمضطهدين سياسياً، والاهتمام بالعاطلين عن العمل ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعداد برامج ومشاريع للناشئة والشباب ورعايتهم والاهتمام بمشاكلهم ورعاية الطفل العراقي وإيجاد مؤسسات تهتم بثقافة الطفل وتربيته

والعناية به صحياً وجسدياً ونفسياً والاهتمام بالتربية والتعليم واحترام مبادئ وحقوق الإنسان وضمان حرية النشاط الاقتصادي وتشجيع الشركات العراقية على تنفيذ المشاريع التي تضعها الدولة وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين وانتهاج سياسة خارجية تحفظ استقلال العراق وتضمن سيادته الوطنية ووحدة أراضيه وتبني الحضور الفاعل والمشاركة الايجابية في المؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية والعمل على إرساء علاقات دولية تقوم على مبدأ القانون والاحترام المتبادل وبناء المؤسسة العسكرية والأمنية اعتماداً على أسس الولاء للوطن والشعب والكفاءة والنزاهة ورعاية الكفاءات العلمية والاهتمام بالصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسلمية والارتقاء بها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والاهتمام بعموم مدن ومناطق العراق من أجل إظهارها بالمظهر الحضاري اللائق وتوفير الخدمات اللازمة فيها للمواطنين ودعم وتعميق دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق ويظهر من خلال هذا البرنامج التطور الواضح في منهج الحزب باتجاه بناء دولة مدنية مفتوحة.

والاهتمام بالثروة الحيوانية والسلمية وتطوير صناعيتها. وتطوير وإعمار الريف العراقي وتوفير الخدمات العامة له من ماء وكهرباء ووقود وهاتف وبريد ونقل ومراكز صحية ومدارس، وإيجاد شبكة طرق تربط الريف بالمدن. ورفع الحيف عن المناطق التي تعرضت لسياسات التمييز في مناطق العراق، ووضع ميزانية خاصة لإعمارها وتطويرها بشرياً وعلمياً واقتصادياً، وتأسيس هيئة خاصة لإعمار الجنوب، والاهتمام باعادة الاهوار الى وضعها السابق. والاهتمام بعموم مدن ومناطق العراق من أجل إظهارها بالمظهر الحضاري اللائق، توفير الخدمات اللازمة فيها للمواطن، وإزالة آثار الإهمال من جراء سياسة النظام السابق، وكذلك إزالة آثار الخراب التي خلفتها الحروب والأزمات.

وتبني وترسيخ إعلام عراقي هادف وملتزم يؤكد على أهمية الوحدة الوطنية وتجنب كل ما يؤدي الى الفرقة الطائفية والقومية، والتحريض على الإرهاب والترويج للعنف والإباحية والانحلال الأخلاقي، ومن الضروري إيجاد إعلام موضوعي هدفه خدمة المواطن وتوعيته وترشيد سياسات الحكومة والمؤسسات الرسمية، وتنقيف الشعب على

مبادئ التسامح والمحبة والتعاون تطبيق منهاج ثقافي يحرص على رعاية الفن والأدب لتشكيل العقل والذوق والوجدان ضمن قيم إنسانية ورؤية إسلامية ملتزمة. وينبغي أن تكون الحركة الفنية والثقافية والأدبية ملتزمة بالقيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية، مع تهذيب وتنقيح الإعلام من ظواهر التغريب والغزو الثقافي، واعتبار ذلك إحدى مهام المفكر والمثقف والفنان والأديب²⁴.

ثانياً: الحزب الإسلامي العراقي

تأسس الحزب في العراق عام 1960 بعد صدور قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960 على يد مجموعة من الإسلاميين وزعماء الإخوان المسلمين ورجال الدين وشارك في تأسيسه آنذاك كل من نعمان عبد الرزاق السامرائي والشيخ منير المدرس وإبراهيم عبد الله شهاب ومحمود محمد الالافي وجليل إبراهيم ووليد الأعظمي وجاسم حمد العاني²⁵ ارتبط الحزب بجماعة الأخوان، وسجلت أولى مشاركاته في العملية السياسية بعد 2003 عند تأسيس مجلس الحكم الانتقالي وكان ممثل الحزب في هذا المجلس الأمين العام السابق (محسن عبد الحميد) كما أنه شارك في الحكومة المؤقتة التي تشكلت في 1 حزيران يونيو 2004 برئاسة أياد علاوي ومن ثم انسحب الحزب من تلك الحكومة بعد خمسة أشهر من تشكيلها بحسب البيان المرقم 50 والمؤرخ في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 كما امتنع الحزب عن المشاركة في انتخابات 31/1/2005 النيابية الأولى فلم يشارك في الانتخابات العامة للجمعية الوطنية الأولى بحسب بيانه المرقم (59) والمؤرخ في 20 كانون الثاني/ يناير 2005. واشترك الحزب في لجنة صياغة الدستور ولكنه عاد وانسحب من تلك اللجنة قبل إقرار الدستور في 22 آب/أغسطس ثم بعد ذلك أعلن قبوله مسودة الدستور بعد إجراء تعديلاً بوضع المادة 142 في الدستور والخاصة بجواز مراجعة الدستور وتعديله. وشارك الحزب في انتخابات 15/12/2005 النيابية بعد أن أعلن عن دخوله في تحالف انتخابي هو (جبهة التوافق العراقية) وفي عام 2010 شارك في الانتخابات النيابية أيضاً وقاد الحزب الإسلامي ائتلاًفاً باسم (التوافق العراقي) وفاز بستة مقاعد نيابية حسب النتائج النهائية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات كما أنه

شارك في انتخابات 2014 ضمن تحالف متحدون للإصلاح ومن أهم برامج الحزب الإسلامي²⁶ إقامة نظام نيابي تعددي عادل وبمشاركة جميع القوى الوطنية والعمل من أجل ضمان حقوق العراقيين والاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية للقوميات المكونة للشعب العراقي وغيرها.

ثالثاً: التيار الصدري

يقود هذا التيار السيد مقتدى الصدر الذي ينتمي إلى عائلة كبيرة لها وجودها في العراق ولبنان ومناطق أخرى ومعروف عن هذه العائلة أنها عائلة دينية علمية سياسية ولها وجودها في الساحة الاجتماعية²⁷ ويمتلك تيار الاحرار والقوى المتحالفة معه على 34 مقعداً في مجلس النواب في الانتخابات الأخيرة التي جرت في 30 نيسان 2014 .

ويقوم البرنامج السياسي لكتلة الأحرار على مبادئ متعددة في مقدمتها السعي إلى بناء مجتمع عراقي آمن ومزدهر يعيش فيه أبناءه برفاهية ورخاء ومن خلال التنسيق مع كافة الكتل والأحزاب السياسية التي تتبنى نهجاً وطنياً يتلائم مع توجهاتها التي ارتكزت على إخراج المحتل واستكمال السيادة وبناء مؤسسات وطنية تحفظ وحدة العراق واستقراره كي يتمكن المواطن العراقي من العيش فيه بأمن وسلام²⁸ لذا تبنت كتلة الأحرار ما يلي:

1 - النظر إلى الدستور على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الحقوق والواجبات وتنظم عمل السلطات الثلاث و علاقتها ببعضها وانتقال السلطة ولذا فهي تسعى إلى تعديله بما يضمن أقصى درجة من الإجماع الوطني.

2-الدعوة إلى اعتماد حكومة الأغلبية السياسية التي تقرها صناديق الاقتراع بعيداً عن

اسلوب المحاصصة والتوافق الخاطئين الذين أدوا إلى تشكيل حكومة ضعيفة وبرلمان هش.

3- الإيمان بتنوع المجتمع العراقي دينياً وقومياً ومذهبياً وسياسياً وان الهوية الوطنية العراقية

هي العنوان المشترك لجميع التنوعات التي تضمن التمتع بكافة الحقوق بدون تمييز.

4-الالتزام بالتداول السلمي للسلطة عبر آلية الانتخابات والفصل بين السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية وتدعم اللامركزية الإدارية في إدارة المحافظات.

5- التعاون والائتلاف مع الكتل والكيانات التي تدعم المطالب الأساسية بتعديل الدستور وتشريع أو إلغاء أو تعديل القوانين من أجل أن تكون ضامنة لمطالب المواطن بالعيش بكرامة وحرية.

6- إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء بطرق قانونية وتشجيع عودة المهجرين إلى مناطق سكنهم وعودة الكفاءات المهاجرة للاستفادة من خبراتها في عملية البناء والنهوض.

7- كركوك محافظة عراقية ويتم حل مشاكلها عبر حوار بناء موضوعي.

8- نبذ العنصرية والإرهاب والتكفير والتطهير الطائفي وحزب البعث وإنصاف ذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين.

9- رفض الفساد الإداري والمالي ومحاربته عبر الرقابة البرلمانية والإدارية والقضائية.

10- تعتبر المرأة عنصر مهم في المجتمع والشباب ركيزة المستقبل ورجاله ولهما دور في بناء العراق.

11- اعتماد نظام انتخابي دائم خالي من الإشكاليات وقيام مجلس نواب يأخذ دوره التشريعي والرقابي الحقيقي بصورة مستقلة.

رابعا: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي

تأسس في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1982 في إيران على يد السيد محمد باقر الحكيم وهو تنظيم سياسي إسلامي جمع العديد من تنظيمات العمل السياسي في بداية تكوينه كحزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي وحركة المجاهدين العراقيين بقيادة السيد عبد العزيز الحكيم وحزب الله (الكردي) بزعامة محمد خالد البرزاني. كما أن المجلس ضم تنظيمات دينية فقهية منها جماعة العلماء برئاسة السيد محمد باقر الحكيم ومجلس العلماء وجماعة العلماء المجاهدين. وفي الحقبة الأولى لانطلاقته ترأسه محمود الهاشمي وشغل السيد محمد باقر الحكيم في وقتها منصب الناطق الرسمي باسم المجلس، ثم بعدها أصبح رئيساً للمجلس ثم انتقلت إلى السيد عبد العزيز الحكيم بعد رحيل شقيقه ثم هي الآن بيد السيد عمار الحكيم ويتشكل المجلس من الهيئة العامة التي تضم 70 عضواً والتي تقوم بانتخاب الشورى المركزية التي تضم 11 عضواً وهي أعلى سلطة في المجلس والتي تتولى انتخاب رئيس

المجلس. ومن المعلوم أنّ السيد محمد باقر الحكيم واغلب الذين انضموا إلى هذا المجلس كانت لهم ارتباطاتهم بحزب الدعوة والسيد محمد باقر الصدر قبل رحيله. وبرز قيادات المجلس السيد عمار الحكيم وعادل عبد المهدي وباقر جبر صولاغ وهمام حمودي والسيد صدر الدين القبنجي والشيخ جلال الدين الصغير. وبعد رحيل السيد محمد باقر الحكيم في 29 آب أغسطس 2003 أعلن عن تأسيس منظمة (شهيد المحراب) التي وضعت تحت مسؤولية السيد عمار الحكيم²⁹. وأما منظمة بدر التي كانت تحت لواء المجلس الأعلى والتي كانت تحت قيادة (هادي العامري) فقد أعلنت انفصالها عن المجلس في 11 آذار/مارس 2012.

ويلتزم المجلس الأعلى في تحركه السياسي العام ببرامج وخطوط سياسية ثابتة منها المحافظة على استقلال العمل وسلامته من كل ألوان التبعية الأجنبية ، أو محاورها والعمل على تحقيق الاستقلال ، وإقامة العدل والحرية في العراق والالتزام بالرفعة بين كل أطراف الشعب العراقي ونبذ التعصب والطائفية والعنصرية والنزعة الجاهلية التي تضر بالإخوة وتضعف الوحدة الوطنية والتحرك السياسي الإسلامي القوي والمنسجم المعتمد على واقع الشعب العراقي المسلم والدفاع عن الحقوق والاهتمام بقضايا التحرر العالمي وفي طليعتها قضية فلسطين والإيمان بوحدة العراق والاهتمام بدور المرأة الأساسي في التنمية البشرية والاجتماعية وتقديم الدعم لها في مختلف المجالات وإشراكها في مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية³⁰.

خامسا: حزب الفضيلة

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التي تأسست في آيار/مايو 2003 على يد الشيخ محمد اليعقوبي ووضع الحزب تحت قيادة نديم عيسى الجابري³¹ ثم بعدها جعلت القيادة تحت يد السيد عبد الرحيم الحصيني وصدرت له صحيفة النور بتاريخ 11/9/2008 رشح المكتب السياسي لحزب الفضيلة الإسلامي السيد هاشم الهاشمي لمنصب الأمين العام للحزب وحصل على ثقة الأمانة العامة في 20/11/2008 وانتخب كأمين عام للحزب في الاجتماع الاستثنائي للأمانة العامة للحزب في ذلك اليوم.

ويرأس كتلة الفضيلة في البرلمان الحالي عمار طعمه وقد وضع الحزب منذ تأسيسه مجموعة من الأهداف والمبادئ شكلت بمجموعها الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الحزب في نشاطه السياسي والاجتماعي ضمن المجتمع العراقي ومنها نشر الفضيلة ومنع الفساد والانحراف في المجتمع والعمل على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وتوفير الحالة الأمنية والاستفادة من العناصر الكفوءة في المواقع المسؤولة عن إدارة وتنظيم شؤون المجتمع على كافة المستويات الارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي والاقتصادي للمواطنين وغيرها³².

سادسا: حزب الدعوة تنظيم العراق

يعد هذا الحزب من الأحزاب المنقسمة عن حزب الدعوة الإسلامية والأمين العام له هو السيد هاشم الموسوي وتعود جذور هذا الحزب إلى حزب الدعوة الأصل ولا يوجد تمايز أيديولوجي بين الجناحين إلا أنهما يختلفان تنظيميا كما أنهما يختلفان من حيث القيادات وبرز رموزه خضير الخزاعي الذي تقلد نائب رئيس الجمهورية في الدورة السابقة وتصدر عنه جريدة (الدعوة) وهو يمتلك نفس الرؤى التي يراها حزب الدعوة الإسلامية الاصل في برنامجه الحزبي فهما يمتلكان وحدة الهدف .

سابعا: تيار الإصلاح الوطني

ولد هذا التيار عام 2005 ويقوده إبراهيم الجعفري الذي هو الآن رئيس إئتلاف التحالف الوطني ومن برامجه السياسية فتح أبواب العملية السياسية للكتل والمكونات العراقية كافة وتحسينها من اللجوء إلى حمل السلاح وإقرار التعديلات الدستورية المطلوبة والعمل على تطويرها بطريقة دستورية لتعزيز الوحدة الوطنية وحفظ سيادة العراق وتطوير نظامه السياسي بما يجعله مُعبِّراً تعبيراً دقيقاً وأميناً عن إرادة الشعب والعمل على تطبيق المواد الدستورية ونشر الثقافة الدستورية وإخضاع المؤسسات إلى السياق الدستوري ودفع البرلمان باتجاه الأداء الأكفأ وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية والتأكيد على أهمية الإعلام وتفعيل تطبيق وترسيخ العمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة ورعاية القضاء والاهتمام به وإقامة علاقات سياسية واقتصادية على أساس

الشوايت الوطنية واستقلال العراق وحفظ سيادته وتحقيق مصالحه المشتركة مع الآخرين³³.

وأما البرنامج الاقتصادي فيتضمن العمل على تحسين الحالة المعيشية للمواطنين ومعالجة مظاهر البطالة والعمل على التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية واعتماد سياسة استثمارية فعّالة على الصعيد الوطني وإدارة الاستثمارات الأجنبية بما يضمن مصلحة ونهوض الاقتصاد العراقي ويصب بالصالح الوطني والإسراع في تطوير القطاع النفطي والحفاظ على الثروات النفطية من الهدر والاهتمام بالقطاع الزراعي وتبني مشاريع الإعمار والإسكان ومنح حقوق المتقاعدين ومحاربة كل عوامل وآثار الفقر.

وأما البرنامج الاجتماعي فيتضمن العمل على رفع مستوى الخدمات وتطويرها ودعم مؤسسات المجتمع المدني والاهتمام بالعشائر العراقية باعتبارها مكوناً اجتماعياً فاعلاً وتشخيص ظواهر الفساد والمخالفات وتحديد الأسباب الكامنة خلفها وتقديم خطط عملية تتولى معالجتها ورعاية عوائل الشهداء والاهتمام بالسجناء السياسيين ورعاية أفراد الأسرة وتحسين ظروفها وتقديم المناهج الثقافية التي تحتاجها والتأكيد على اجتهات الإجرام بالقصاص العادل وفتح أبواب المصالحة بين مكونات الشعب ورفع مستوى الخدمات الصحية وفتح الأبواب أمام عودة المهاجرين والمهجرين وهناك برامج ثقافية وتربوية وبرامج أمنية وعسكرية³⁴.

ثامناً: منظمة العمل الإسلامي

تأسست هذه المنظمة عام 1967 تحت اسم (الحركة الرسالية في العراق) ثم تبدل اسمها عام 1979 وارتبط تنظيم هذه المنظمة بالأسرة الشيرازية ومؤسسها السيد حسن الشيرازي وهي تحت إشراف السيد محمد تقي المدرسي.

تاسعاً: حزب الاتحاد الإسلامي في كردستان العراق

تأسس هذا الحزب عام 1994 من جماعة إصلاحية وريثة لتنظيم الإخوان المسلمين وهو ليس من التنظيمات المسلحة ولا يمتلك جناحاً عسكرياً وتقلد عام 1996 وزارة الإقليم في حكومة إقليم كردستان وهي بمثابة وزارة دولة وبعدها تقلد

وزارة العدل. وفي كانون الأول عام 2002 ساهم في اجتماعات مؤتمر المعارضة العراقية في لندن وكان ضمن ال 65 عضواً في لجنة المتابعة والتنسيق المنبثقة عن مؤتمر لندن المذكور وهو آخر مؤتمر موسع قبيل تغيير النظام . وأمينه العام صلاح الدين محمد بهاء الدين، الذي أصبح احد أعضاء مجلس الحكم عام 2003 في بغداد و تقلد حقيبة وزارة البيئة في الحكومة المنبثقة عن مجلس الحكم. استطاع هذا الحزب من الحصول على خمسة مقاعد في البرلمان العراقي في الانتخابات العامة التي جرت عام 2005. واستطاع الحصول أيضاً على تسعة مقاعد في برلمان إقليم كردستان له عشرة أعضاء في مجالس المحافظات ويشارك بوزيرين في حكومة الإقليم. ويتمتع الحزب بامكانيات إعلامية واسعة نسبة إلى منطقة الإقليم وباقي الأحزاب السياسية فلديه 16 محطة تلفزيونية و 12 إذاعة³⁵. وتعتبر صحيفة (يه ككرتود) الصحيفة الناطقة باسم الحزب وتصدر باللغتين العربية والكردية وله صحيفة (ره سه ن) أيضاً وتعني الأصالة وجريدة الأفق الجديد ، ورفع الحزب شعاري (الإصلاح والاعتدال) وبرز كثالث الأحزاب بعد الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الوطني الكردستاني. ومن برنامجه بناء دولة عراقية دستورية فدرالية تعددية نيابية تحترم فيها حقوق المواطن وحرياته وضمان الحقوق المشروعة للشعب الكردي كأمة لها وجودها³⁶ وحل قضيته العادلة وحفظ الحقوق وتطوير المكتسبات التي حققها الشعب الكردي والعمل من اجل مشاركة القوى السياسية الوطنية العراقية لإقامة نظام ديمقراطي فدرالي تعددي في عراق موحد ضمن الحقوق المشروعة للجميع بما فيها حقوق الشعب الكردي وضمان الحقوق الدينية والقومية لجميع مواطني كردستان ودعم ومناصرة الحقوق المشروعة للشعب الكردي ودعوة أفراد المجتمع للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضمان حقوق المرأة وتنمية اقتصاد منطقة كردستان وتحسين البيئة وحفظ الآثار والعناية بالمؤسسات الدينية ومنع وتحريم استخدام أسلحة الإبادة الجماعية ومناصرة الشعوب المظلومة .

عاشرا: الجماعة الإسلامية في كردستان العراق

تأسست عام 2000³⁷ من اندماج (الحركة الإسلامية) و(النهضة الإسلامية) بعد تشكيل (حركة الوحدة الإسلامية) من الاندماج الأول لهما وظلت بقية هذه الحركة تحت قيادة الشيخ والمرشد(علي عبد العزيز) وأخيه (صديق عبد العزيز) وقد أطلقا تنظيماً جديداً تحت اسم (الحركة الإسلامية في كردستان العراق) ويعتبر الشيخ (علي باير) أمير الجماعة الإسلامية في كوردستان العراق والذي كان عضو المكتب السياسي في (حركة الوحدة الإسلامية) واعتقل أميرها في تموز/يوليو 2003 حتى نيسان/ابريل 2005. ويؤمن هذا الحزب بالعمل الجهادي كما يؤمن كذلك بالعمل السلمي والمدني والانتخابات البرلمانية. وشارك هذا الحزب في جميع الانتخابات داخل الإقليم وعلى مستوى العراق واستطاع أن يملك ثلاث مقاعد في البرلمان العراقي عام 2014 وله ستة أعضاء في البرلمان الكردستاني وله أربعة أعضاء في مجالس المحافظات ويشارك بوزيرين في حكومة إقليم كردستان العراق ويمتلك مراكز ومقاعد في كثير من مدن وقرى كردستان .

(المبحث الثالث) (الأحزاب ذات التوجهات القومية)

القومية حقيقة مستمدة من حقائق المجتمعات يصعب وضع حل لمشكلاتها بإزالتها، أو بإقصائها، أو تهيمشها³⁸ ويمثل هذا الاتجاه الأحزاب الكردية والأحزاب التركمانية وبعض الأحزاب العربية في الوقت الحاضر.

1-الأحزاب الكردية

ب-الحزب الديمقراطي الكردستاني

تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بعد إعلان جمهورية مهاباد الكردية في إيران في 22 كانون الأول/ديسمبر 1945 وتشكلت أول هيئة تأسيسية للحزب في شباط/فبراير 1946 ضمت في عضويتها كلاً من (الملا مصطفى البرازاني، المحامي حمزة عبد الله، مير حاج احمد، نوري احمد طه) وكانت اللجنة التحضيرية برئاسة الملا مصطفى البرازاني³⁹.

وانعقد أول مؤتمر تأسيسي للحزب في بغداد 16 آب/ أغسطس 1946 حضره 32 مندوباً يمثلون حزبي شورش، وروزكاري المنحليين و بقايا حزب (هيو) وفرع

السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني⁴⁰. ناقش المؤتمر منهج الحزب والنظام الداخلي له وانتخب في هذا المؤتمر اللجنة المركزية للحزب وضمت 15 عضوا برئاسة مصطفى البرزاني واختير الشيخ لطيف الشيخ محمود نائباً أولاً وكاكا زياد آغا النائب الثاني والمحامي حمزة عبد الله سكرتير اللجنة للحزب وكل من مير حاج احمد وعلي عبد الله وجعفر محمد كريم وصالح اليوسفي ورشيد عبد القادر وعبد الكريم توفيق ورشيد باجلان وعوني يوسف والملا حكيم خانقيني و طه محي الدين معروف أعضاءاً وعبد الصمد محمد عضو احتياط، وأعطى الحزب اسم (بارتي ديموكوراتي كوردر عراق) الكردي⁴¹ الذي جاء من اندماج ثلاثة أحزاب هي هيو عام 1937 وشورش عام 1944 وروزكاي عام 1945 ليضم هذا التنظيم مصطفى البرازاني ممثلاً عن الكرد البادنان وجعفر محمد كريم ممثلاً عن الكرد الشيعة وحمزة عبد الله ممثلاً عن الكرد السورانيين.

وقرر إصدار صحيفة شهرية سرية باسم روزكاري (التحرير) وفي عام 1960 صدرت جريدة (خه بات) الناطقة باسم الحزب وبعد انتفاضة الكرد في عام 1991 ضد النظام السابق احتفظ الحزب بمجمل محافظة دهوك ومجمل محافظة أربيل، وقرر إصدار صحيفة شهرية سرية باسم روزكاري (التحرير) وفي عام 1960 صدرت جريدة (خه بات) الناطقة باسم الحزب وبعد انتفاضة الكرد في عام 1991 ضد النظام السابق احتفظ الحزب بمجمل محافظة دهوك مع معظم محافظة أربيل بما في ذلك مدينة أربيل نفسها وفي عام 1993 اندمجت عدة أحزاب كردية مع هذا الحزب وهي الاتحاد الديمقراطي الكردستاني برئاسة علي السنجاري وحزب الوحدة الكردستاني الذي يتكون من اندماج ثلاثة أحزاب كردية وهي الحزب الاشتراكي الكردستاني بزعامة محمود عثمان وحزب الشعب الكردستاني بزعامة سامي عبد الرحمن وحزب استقلال كردستان بزعامة عبد الله ناكين. وساهم الحزب في العملية السياسية بعد 2003. وصوّت الكرد لصالح الدستور النافذ حالياً بنسبة 96%⁴²، والحزب الآن برئاسة مسعود برزاني الذي كان طالب بعودة المناطق الكردية التي اقتطعت من كردستان وضم

كركوك والمناطق المتنازع عليها الى كردستان وتحقيق حقوق الاكراد في كافة المجالات وهكذا .

أ- الاتحاد الوطني الكردستاني

أعلن عن تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق عام 1975 بزعامة جلال الطالباني وضم مجموعات وأحزاب يسارية منها (عصبة كادحي كردستان) و(الحركة الاشتراكية الكردستانية)⁴³. وتأسس الحزب بمبادرة من مجموعة من السياسيين وهم كل من (جلال الطالباني) الذي كان مسؤولاً لفرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني و(فؤاد معصوم) الذي يمثل الملا مصطفى البرزاني في القاهرة (وعادل مراد) رئيس اتحاد طلبة كردستان و عبد الرزاق عزيز الفيلي عضو سكرتارية اتحاد الشبيبة الذين اجتمعوا في سوريا مع عدد آخر من اليساريين الأكراد منهم كمال فؤاد وعمر الشيخ ونوشيروان مصطفى ويتألف هذا الاتحاد من ثلاثة قوى كردية هي الخط العام والحركة الاشتراكية الكردستانية وعصبة كادحي كردستان⁴⁴. وكتب أول بيان باللغة العربية للحزب في الاجتماع الذي انعقد في سوريا بتاريخ 22 آيار/مايو 1975 حيث اجتمع فيه بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء كل من نوشيروان مصطفى وكمال فؤاد وعمر الشيخ. واحتفظ الحزب بمحافظة السليمانية مع قطاع كبير من محافظة كركوك ومن البرنامج السياسي لقائمة التحالف الكردستاني ما يلي:

1- من البرنامج السياسي: تعزيز أواصر الصداقة والمحبة والأخوة بين أبناء الشعب العراقي واستتباب الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد ونبذ الإرهاب في العراق والمنطقة والعالم ويواصل الحزب المشاركة في الحملة العالمية لمكافحة والاهتمام بعوائل الشهداء وحمل راية السلام الداخلي والحوار الوطني ونبذ التطرف والتعصب والعمل على حل مشكلة كركوك من دون عنف .

2- ومن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: تحسين الظروف المعيشية والخدمية للمواطن وتوفير الخدمات الأساسية له من ماء وكهرباء وسكن صحي، وإقرار التشريعات الاقتصادية والتنموية بتحقيق التوزيع العادل للثروات في العراق وتعويض

المتضررين من الإرهاب والحروب العدوانية والترحيل والتهجير وجميع الممارسات القمعية وغيرها.

3- ومن البرنامج التربوي والتعليمي والصحي: النهوض بالمستوى التربوي والتعليمي وتطوير المناهج الدراسية والدراسات المسائية والاهتمام بالفن ودعم الحركة الرياضية ومؤسساتها، والنهوض الشامل بمستوى الخدمات الصحية ورعاية الأمومة والطفولة وتطوير برامج رعاية المسنين.

4- ومن برنامج الاتصالات والمواصلات والخدمات الأساسية: العمل على بناء شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية متنوعة ومتطورة وتحديث قطاع المواصلات والنقل وربط جميع الأقاليم والمحافظات بشبكة من الطرق البرية وسكك الحديد والمطارات والعمل على تطوير الخدمات البلدية.

2- الأحزاب التركمانية

أ- الجبهة التركمانية

تأسست في 24 نيسان عام 1995 حينما قررت مجموعة من التركمان المقيمين في تركيا تأسيس مجلس شورى لتركمان العراق، وشاركت عدة أحزاب ومنظمات في اجتماع تأسيس الجبهة منها الحزب الوطني التركماني وحزب الاتحاد التركماني العراقي (تركمان إيلي) وحركة المستقلين التركمان ونادي الإخاء التركماني ونادي تركمان العراق للشؤون الثقافية والمساعدات ويعتبر مجلس الشورى التركماني والمجلس التنفيذي المؤسستين الرئيسيتين للجبهة. وتألف مجلس شورى الجبهة في بداية تأسيسه والذي يعد المؤسسة الأهم فيها من 30 عضواً ويتم انتخاب أعضائه كل ثلاث سنوات من قبل المؤتمر العام وتقوم باختيار رئيس الجبهة وأعضاء المجلس التنفيذي ومراقبة سلوك أحزاب الجبهة⁴⁵، وأحزاب الجبهة الرئيسية حزب العدالة والإخوان المسلمين والحزب الوطني التركماني وحركة المستقلين التركمان والحزب الإسلامي التركماني، وشارك العراقيين التركمان في مجلس الحكم بعضو واحد وهي (صون كول جابون) وتولى المهندس (رشاد ماندان عمر) التركماني وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية المؤقتة الجديدة التي شكلت في حزيران 2004⁴⁶، وكانت الأحزاب التركمانية الممثلة

للعراقيين التركمان قد عقدت في 26 آيار/ مايو 2004 ما سمي بالمؤتمر الوطني العام لتركمان العراق في بغداد وتحت شعار (من أجل نيل الحقوق الكاملة للتركمان في العراق الجديد)⁴⁷.

والأطراف التي حضرت المؤتمر وشاركت في إصدار البيان الختامي هم كل من جمال شان من (الحزب الوطني التركماني العراقي) عن (الجهة التركمانية العراقية) وفرياد طوزل عن (حركة الوفاء لتركمان العراق) والشيخ محمد تقى المولى عن (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فرع الشمال) وأنور حميد بيرقدار عن (حزب العدالة والإنقاذ لتركمان العراق) ورياض صار مي كهية من (حزب توركمين ايلي) عن الجهة التركمانية العراقية وسامي دونمز من (الحركة الإسلامية لتركمان العراق عن الجهة التركمانية العراقية وعباس ألبياتي عن (الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق)⁴⁸ وإحسان حميد وحيد عن (الجمعية التركمانية) وكنعان عزيز أغالي من (حركة التركمان المستقلين) عن الجهة التركمانية العراقية ومحمد نامق حسن عن (حزب الدعوة فرع الشمال) وآيدن خالد قادر من (نادي الإخاء التركماني) عن (الجهة التركمانية العراقية) ومحمد مهدي البياتي عن (منظمة بدر فرع الشمال) وسعد الدين محمد أمين أركيج رئيس مجلس التركمان في العراق.

ومن الأحزاب التركمانية الأخرى الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق وحركة الوفاء التركمانية وهذين الحزبين تعود جذورهما إلى حزب الدعوة الإسلامي ومن تلك الأحزاب أيضاً حزب الإخاء التركماني وحزب الأخوة التركماني وحركة الديمقراطيين التركمان وهذه الأحزاب خارج الجهة⁴⁹.

ومن برنامج هذه الكتلة:

إقرار الحقوق القومية للتركمان والاعتراف بهم كقومية أساسية دستورياً والعمل على مشاركة التركمان سائر القوى الوطنية في صياغة القرارات السياسية والاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية للتركمان والدعوة لصيانة حقوق كل القوميات المشكلة للنسيج العراقي وتحريم وإدانة عمليات التطهير العرقي والترحيل القسري وتقوية الأواصر الأخوية بين القوميات العراقية وترسيخ مبادئ

الديمقراطية في المجتمع العراقي وتعويض عوائل الشهداء والسجناء السياسيين التركمان وحماية الحقوق والحريات والتداول السلمي للسلطة ودعم الدولة للأحزاب الوطنية القانونية والإقرار بحق التركمان بقيادة الدولة ومؤسساتها والمشاركة في السلطة وفقاً للنظام الديمقراطي وتنمية الاعتزاز بالانتماء القومي لدى الشعب التركماني بعيداً عن التطرف والتمييز العنصري وتحقيق الرفاهية والاقتصادية ووضع حل مناسب لمشكلة كركوك⁵⁰.

(المبحث الرابع) (الأحزاب ذات التوجهات العلمانية)

تأسست في العراق أحزاب ذات توجهات علمانية سواء أكانت ليبرالية أم ماركسية واستطاعت العلمانية أن تجد لها حيزاً في الساحة السياسية العراقية ابتداءً من نشوء الدولة العراقية حتى اليوم ومن الأحزاب العلمانية الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحركة الوفاق الوطني وحزب المؤتمر الوطني وحزب الأمة وحزب الشعب والتجمع الجمهوري العراقي وغيرها .

1- الأحزاب الشيوعية:

كانت البدايات الأولى لدخول الأفكار الماركسية إلى العراق في العقد الثاني من القرن العشرين حيث ظهرت أول حلقة شغفت بالثقافة الشيوعية وتبنتها نتيجة ما يصلها من كتب وكرايس عن طريق سوريا ولبنان والتي ضمت كلا من حسين الرحال ، عوني بكر صدقي ، مصطفى علي ، محمد سليم ، محمد أحمد المدرس ، عبد الله جدّوع وفاضل محمد ، وأصدرت مجلة علنية نصف شهرية باسم (الصحيفة) صدر العدد الأول منها في 28 كانون الأول 1924م تناولت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العراق كما أنها هاجمت الإقطاع والاستعمار والتفرقة والعنصرية⁵¹. وفي عام 1930 تكونت خلية أخرى استطاعت أن تعقد اجتماعاتها في مدينة الناصرية وتم الاتفاق بين يوسف سلمان يوسف (فهد) وعبد الكريم حسون الجار الله على إصدار منشور شيوعي بعنوان (يا عمال وفلاحي البلاد العربية اتحدوا) تطرقوا فيه إلى وضع

الحكومة وتدخل الانكليز في شؤون العراق الداخلية والخارجية وسلبه ثرواته وتم توزيعه في مدينة الناصرية عام 1932⁵². ويعد يوم 31 آذار عام 1934 يوما لتأسيس الحزب الشيوعي في العراق وأصبح يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتيرا للحزب⁵³ وعندها تكونت أولى حلقات الحزب التنظيمية وضمت (عاصم فليح وزكي خيرى وعبد الوهاب محمود وموسى حبيب ومهدي هاشم ووديع طليا ومتي يوسف ونوري روفائيل وسامي نادر وظاهر صالح ويوسف سلمان وغيرهم) وأطلقوا على تنظيمهم اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) والذي تغير عام 1935 إلى (الحزب الشيوعي العراقي) ولكن اختفى الحزب ولم يعاود نشاطه في الساحة السياسية بعد أن كشفت السلطة التنظيم وقامت باعتقال أعضائه وصادرت مطبعته واستمر الحال حتى قيام الحرب العالمية الثانية حيث استطاع الحزب أن يعقد مؤتمره الكونغرس الأول في شباط/فبراير 1944⁵⁴، وتقلد يوسف سليمان (فهد) منصب الأمين العام للحزب بين عامي (1941-1949) وخلال تلك الفترة سارع (يهودا إبراهيم صديق) إلى تشكيل مجلس قيادة من ستة أعضاء ونقل مطبعة الحزب إلى داره وبقي على اتصال مع فهد ورفيقه زكي بسيم وعبد العزيز عبد الهادي (عضو اللجنة العسكرية للحزب) وقام يهودا بعد ذلك باسناد القيادة إلى شقيقه (حسقل إبراهيم) بعد مغادرته إلى شمال العراق في تموز/يوليو 1947 م بعد ذلك أعيد تشكيل اللجنة المركزية وتقلد فيها (مالك سيف) منصب سكرتير اللجنة المركزية. وأعلن الحزب الشيوعي وقوفه إلى جانب ثورة 14 تموز 1958 وتأييده لها وأصدر جريدته العلنية (اتحاد الشعب) في بداية عام 1959 ولكن سرعان ما انتقل التأييد ليصب في صالح الأقنية القومية المناوئة للسلطة الحاكمة آنذاك بعد أحداث المسيب والديوانية وكركوك التي قادة إلى التوجس من الحزب الشيوعي وجعلته في موضع الريبة.

وعند تأسيس الجمهورية الثانية تعرض الحزب إلى انتكاسة أخرى بعد انتكاسة 1949 وتعرضت حركة الحزب إلى تراجع كبير وشمل الارتباك الفكري الكثير من أعضاء الحزب واستمرت هذه الحال حتى بداية عقد التسعينات من القرن الماضي الذي شهد انهيار الاتحاد السوفيتي بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. وفي عام

1993 أعلن عن انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الذي ناقش فيه برنامج الحزب والنظام الداخلي وحاول فيه إيجاد إجابات صائبة على الأسئلة التي تطرحها التطورات المتسارعة والمعقدة في سائر المجالات⁵⁵ ويعد المؤتمر الخامس (مؤتمراً تأسيسياً) لما بعده من المؤتمرات لأنه أسس منهجاً فكرياً جديداً يتلائم مع واقع المرحلة التي فرضتها التغيرات الدولية والداخلية لذا فإن المؤتمرات التي عقدها الحزب بعد هذا المؤتمر لم تخرج عن الإطار العام لهذا المؤتمر والتي منها المؤتمر السادس 1998 والمؤتمر السابع 2001 الذي صاغ برنامجه استناداً إلى دراسة الواقع الطبقي والقومي والديني للمجتمع العراقي المعاصر والتطورات الجارية فيه⁵⁶ وانتخب حميد مجيد موسى البياتي سكرتيراً عاماً للحزب في تشرين الأول/ أكتوبر 1993م ، واشترك الحزب في العملية السياسية في العراق بعد أحداث 2003 . وشارك في الانتخابات العامة التي جرت في عام 2005 بقائمة مستقلة وحصل على مقعدين في الجمعية الوطنية من مجموع مقاعدها البالغة 275 مقعداً⁵⁷ كما شارك في انتخابات 2014 وحصل على 4 مقاعد من بين 328 مقعد ، ومن برنامجه:-

اعتماد العراق جمهورية ديمقراطية برلمانية فيدرالية ذات سيادة والشعب العراقي مصدر السلطات وشرعيتها واحترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الأديان والطوائف الأخرى وممارستها شعائرها وطقوسها، واعتبار العراق بلد متعدد القوميات وضمن مبدأ التعددية القومية والدينية والفكرية والسياسية والتداول السلمي للسلطة واعتماد مبدأ المواطنة وضمن الحريات المهنية والسياسية العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير والتظاهر والتنظيم وحقوق المرأة وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والنقابية والجماهيرية وكافة مؤسسات المجتمع وضمن حرية الإبداع وغيرها.

2- حركة الوفاق الوطني

تأسست حركة الوفاق الوطني في 27 شباط/فبراير 1991 في المملكة العربية السعودية وانطلقت رسمياً من بيروت في آذار/مارس 1991 كحركة معارضة للنظام السابق، وأمينها العام أياد علاوي وهو أحد مؤسسي الحركة ومن الذين شاركوا

في تأسيس الحزب أيضاً صلاح عمر العلي وكلا من تحسين معلّة وصلاح الشيوخلي وإبراهيم الجنابي وهم أعضاء سابقون أيضاً في حزب البعث . ومن مؤسسي الحركة علي عبد الأمير واللواء عدنان نوري وآخرون⁵⁸ وأصدرت حركة الوفاق الوطني جريدة باسم (بغداد) تطبع في لندن ودمشق وبعد عام 2003 أخذت تصدر من بغداد ، واستطاعت الحركة من ممارسة نشاطها في الأردن في منتصف التسعينات من القرن الماضي بعد أن سمح الملك الأردني لها بالعمل على أراضيها .

شاركت الحركة في العملية السياسية التي جرت في العراق بعد 2003 حيث شارك رئيسها اياد علاوي في مجلس الحكم الانتقالي واختير رئيساً للوزراء عام 2004 وشاركت الحركة بعد ذلك في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005م ضمن (الكتلة العراقية الوطنية)⁵⁹ وشاركت الحركة في انتخابات 2014 ضمن ائتلاف الوطنية وحصلت على 21 مقعد .

ومن برنامج حركة الوفاق إقامة نظام ديمقراطي وحماية الوحدة الجغرافية للعراق ومنع التدخل الخارجي في شؤونه واحترام الحقوق والحريات⁶⁰ وغيرها .

3- الحزب الوطني الديمقراطي

في الخامس من آذار عام 1946 تقدم كل من كامل الجادرجي ، محمد حديد ، عبد الكريم الازري ، يوسف الحاج إلياس ، حسين جميل ، عبد الوهاب مرجان ، عبود الشالجي وصادق كمونة بطلب تأسيس حزب إلى وزارة الداخلية باسم (الحزب الوطني الديمقراطي) وقد وافقت الوزارة على إجازة هذا الحزب في الثاني من نيسان من نفس العام⁶¹. وقد أرفق مع طلب التأسيس المنهاج والنظام الداخلي للحزب وكان يحمل الحزب هدف إصلاح كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في العراق وفق الطريقة الليبرالية المتماشية مع السياسة الليبرالية البريطانية. وتعتبر (جماعة الأهالي) النواة الأولى لتأسيس (الحزب الوطني الديمقراطي) في العراق⁶² وخصوصاً بعد خلو الحركة من العناصر الاشتراكية والتي تعارض التوجه الفكري لكامل الجادرجي ليكون المسؤول الأول في جماعة الأهالي بعد انسحاب (عبد الفتاح إبراهيم) من تحرير جريدة (الأهالي) الناطقة باسم الجماعة واستقالة عزيز شريف عام

1943 أيضا والتي دعت في أحد أعدادها إلى تأسيس دولة اشتراكية ديمقراطية ذات حكومة ينتخبها الشعب لأجل الشعب. وقد تبوأ كامل الجادرجي موقع رئاسة الحزب وفق النظام الداخلي وكان من أبرز الداعين لتأسيس الحزب ورئيس الهيئة الإدارية المركزية فيه منذ تأسيسه. وأعلن في المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد في 29/ تشرين الثاني عام 1950 والذي يعد أول مؤتمر يعقد بعد قرار تجميد نشاطه عن اعتبار الاشتراكية الديمقراطية كأيدولوجية وفلسفة للحزب وتعديل منهج الحزب، ليخلط الحزب في ذلك بين الليبرالية والاشتراكية .

واستطاع (نصير كامل الجادرجي) نجل المؤسس الأول من إحياء (الحزب الوطني الديمقراطي) بعد عام 2003 وأصبح عضوا في مجلس الحكم الانتقالي . وقدم الحزب برنامجا الذي جاء في مقدمته (أن الحزب يسعى إلى قيام دولة ديمقراطية عصرية عبر الإصلاح الشامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على ترشيح المفاهيم الديمقراطية) كما أن الحزب اعتمد نظام السوق وفق الصيغ التي تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي وهذا ما يجعل نزعتة الأخيرة ليبرالية خالصة لا تشوبها شائبة الاشتراكية كسابقتها .

4- حزب المؤتمر الوطني

كانت البداية الأولى لتأسيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد عام 1992 من عدة أحزاب وشخصيات معارضة خارج العراق بعد أن أثمرت محاولات أحمد الجلبي من تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر المزمع عقده ضمت سبعة أشخاص⁶³ وعقدت أولى الاجتماعات في مطلع شباط/فبراير 1992 وفيه جرى الاتفاق على عقد المؤتمر في العاصمة النمساوية فيينا وعلى تسمية هذا اللقاء باسم (المؤتمر الوطني العراقي) ومن ثم شكلت لجنة أخرى للإعداد للمؤتمر بعد أن أبدت عدة شخصيات معارضة ترحيبها بعقد المؤتمر والتي ضمت كلا من: ليث كبة، محمد بحر العلوم ، لطيف رشيد، محمد دزه ئي، تحسين معلّة وعبد الحسين شعبان. وفي مؤتمر فيينا تم تشكيل الجمعية العمومية للمعارضة (المجلس الوطني) حيث انتخب لعضويته 87 عضوا من بين أعضاء المؤتمر المائة والسبعين ثم اختير من بين هؤلاء سبعة عشر شخصا ليكونوا أعضاء

الهيئة التنفيذية⁶⁴. وفي مدينة صلاح الدين في أيلول/سبتمبر 1992 عقد مؤتمر جديد حضره 234 شخصية معارضة وجرى توسيع المؤتمر بإضافة أعضاء جدد وسمي اللواء السابق عارف عبد الرزاق رئيساً للجمعية الوطنية كما شكل مجلس رئاسي ضم : محمد بحر العلوم، مسعود البارزاني واللواء حسن النقيب. كما تم تشكيل مجلس تنفيذي مؤلف من 26 عضوا برئاسة أحمد الجلبي⁶⁵ وافتتح المؤتمر الوطني العراقي مقره له في داخل العراق في مدينة صلاح الدين- شقلاوة التي تقع ضمن سيطرة إقليم كردستان العراق الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية آنذاك في 16 شباط 1993 وأقام أحمد الجلبي محطة إرسال إذاعية في شمال العراق كما أصدر المؤتمر نشرة اسبوعية تصدر بطبعتين أحدهما في لندن والثانية تطبع في شمال العراق فضلا عن قيام أحمد الجلبي وصلاح الشيخلي بإصدار جريدة (المؤتمر) ونقل مكتبها إلى شمال العراق⁶⁶. وخلال المدة من 1993 - 1996 عقد المؤتمر الوطني العراقي ستة اجتماعات دورية ناقش فيها سياسته وعلاقاته واسلوب عمله كما شكل اللجان المتخصصة لمتابعة تنفيذ برامجها. وبعد عام 1996 أعيد تشكيل المؤتمر الوطني كحزب خاص وكان حزب المؤتمر الوطني من أوائل العائدين إلى العراق حال اندلاع الحرب في 19 آذار عام 2003 وفي مقدمة من شارك في مؤتمر الناصرية للمعارضة العراقية في 15 نيسان عام 2003 وشارك في مجلس الحكم الذي شكل عام 2004 وفي الحكومة الانتقالية ودخل ضمن الائتلاف الوطني العراقي لخوض الانتخابات البرلمانية عام 2010 واشترك احمد الجلبي مع قائمة المواطن منفردا في انتخابات 2014.

ومن البرنامج السياسي لهذا الائتلاف حماية الدستور لحماية حقوق الإنسان وتوفير الأمن والسلام والعيش الكريم وتحقيق السيادة على الأرض والدفاع عنها بالإضافة إلى الارتقاء بالشعب العراقي إلى مستويات أعلى وغيرها .

الخاتمة والاستنتاجات

تعد دراسة البرامج الحزبية وعلاقتها بالتعددية الحزبية وانعكاسها على قدرة الأحزاب السياسية على إيجاد الحلول اللازمة للمشكلات المختلفة في النظام السياسي العراقي بعد 2003 من الدراسات الحديثة التي نشأت بعد العمل بظاهرة

التعددية الحزبية في العراق بعد تلك الفترة والتي يمكن جعلها وليدة التحول السياسي الجديد وخصوصا بعد جعلها سببا للتنافس الحزبي بين الأحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية فلكل حزب برنامجه الخاص به والذي له دور في عكس واقع الحزب واهتماماته التي يتطلع إلى تحقيقها في المستقبل والتي لا تظهر لها فائدة إلا من خلال تفعيل نظام حزبي يتيح لتلك الأحزاب تحقيق تلك البرامج بعد الوصول إلى السلطة وأما خارج النظم ذات التعددية أو الثنائية الحزبية فلا تظهر لها فائدة لخلو الساحة السياسية من التنافس الحزبي الموصل إلى السلطة السياسية .

وقد أوصلتنا الدراسة إلى جملة استنتاجات هي :

- 1- إن العمل بالتعددية الحزبية في العراق يتطلب إيجاد ما يعزز الثقة بتلك الأحزاب من خلال برامج حزبية تجعلها أكثر قبولا لدى المواطنين لكافة شرائح المجتمع ولكل فئاته مما يجعلها قادرة على التنافس الحزبي بأكبر قاعدة جماهيرية وأكثر شعبية ولتكون تلك البرامج أشبه بقنوات اتصال بين تلك الأحزاب وبين الجماهير .
- 2- إن الأحزاب السياسية بحاجة إلى برامج حزبية عملية يتم من خلالها بيان توجهاتها المستقبلية بما يتلائم والمرحلة ومنطلقاتها ومبادئها الفعلية التي تنطلق بها إلى الجماهير والتي تعتبر من أسباب ترجيح الأحزاب خلال فترة الانتخابات والحملات الانتخابية وان لا تبقى مجرد شعارات لتحقيق بعض المكاسب السياسية او الاقتصادية او غيرها .
- 3- إن إعلان الحزب عن برنامجه السياسي أو الحزبي أو الانتخابي يعني الانضباط على وفقه والالتزام به فليست البرامج الحزبية مجرد شعارات تطلق عشوائيا للوصول إلى السلطة فقط بدون تجسيدها على أرض الواقع نهائيا أو التلكؤ في أدائها فهذا مدعاة لفقدان الثقة بين تلك الأحزاب والجماهير ما يؤثر سلبا على نظام التعددية الحزبية ويقوض عنها دعمها الجماهيري لفقدان الثقة المتبادلة فيما بينها .
- 4- إن برامج الأحزاب مع شرعية النظام الحزبي التعددي تكون أكثر فاعلية وإنتاجا حيث تكون الأحزاب السياسية قادرة على تحقيق برامجها والعمل على طبقها وجعلها أساسا تنطلق منه إلى إيجاد الحلول اللازمة لمشكلاتها .

- (^٦) جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة.
- (^٧) جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة.
- ١ صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي "أسسه وأبعاده" ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990 ، ص 497 .
- ٢ نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الاحزاب ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(43) السنة الثانية والعشرون ، تموز-كانون الاول 2011 ، ص 70.
- ٣ مارينا سيرونا التحولات الدستورية في العراق : صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق ، ترجمة فالح الحمراي ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ط 1 ، 2012 ، ص 19 .
- ٤ نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص 70 .
- ٥ طارق علي الربيعي ، الأحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي، الموصل ، 1990 ، ص ص 135-137.
- ٦ صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص 468 .
- ٧ مارينا سيرونا ، مصدر سبق ذكره ، ص 35 .
- ٨ نبيل عبد الرحمن حياوي، دساتير العراق الجمهوري ، ط 2، منشورات العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، 2009 ، دستور عام 2005 ، المادة (39) ، ص 110 .
- ٩ المصدر نفسه ص 111 .
- ١٠ محمد ابراهيم خيرى الوكيل ، الاحزاب السياسية بين الحرية والتغيير (دراسة مقارنة) ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 2013 ، ص 7 .
- ١١ نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 55-56 .
- ١٢ طارق علي الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 91 .
- ١٣ اثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، بيروت ، ايلول 2011، ص 109.
- ١٤ عبد الجبار احمد عبد الله ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ((32) السنة السابعة عشر ، شباط 2007 ، ص 120 .
- ١٥ نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص 55 .
- ١٦ الانترنت، الاحزاب السياسية في العراق، التاريخ 20-10-2014 , www.Iraq2020.org .
- ١٧ عبد الجبار احمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 125 .
- ١٨ منذر الشاوي ، القانون الدستوري " نظرية الدستور " ، منشورات مركز البحوث القانونية ، وزارة العدل ، بغداد ، 1981 ، ص 14.
- ١٩ مارينا سيرونا ، مصدر سبق ذكره ، ص 87 .
- ٢٠ القرآن الكريم .
- ٢١ صلاح الخرسان ، حزب الدعوة الإسلامية :حقائق ووثائق " فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال 40 عام " ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دمشق ، 1999 ، ص 53 .
- ٢٢ مصدر نفسه ، ص 136 .
- ٢٣ محمد الحسيني ، محمد باقر الصدر : حياة حافلة فكر خلّاق ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، 2005 ، ص 76 .
- ٢٤ البرنامج السياسي لحزب الدعوة الاسلامية 1425-2004 WWW.IRAQCENTER.NET .
- ٢٥ كاظم احمد ناصر المشايخي ، تاريخ نشأة الحزب الإسلامي العراقي ، ط 1 ، دار الرقيم للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2005 ، ص 15.
- ٢٦ الحزب الإسلامي العراقي ، المشروع السياسي ، بغداد ، 2004 ، ص ص 14-19 .
- ٢٧ عادل رؤوف ، محمد محمد صادق الصدر - مرجعية الميدان "مشروعه التغييرى ووقائع الاغتيال" ، المركز العراقي للإعلام والدراسات ، دمشق ، 1999 ، ص 100 .
- ٢٨ رشيد الخيون، لاهوت السياسة (الأحزاب والحركات الدينية في العراق)، منشورات الجمل ، بغداد-اريل-بيروت، 2009 ، ص 225 .
- ٢٩ هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (1968-2003) ، دار الكتب العلمية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص ص 47-49 .
- ٣٠ رشيد الخيون ، لاهوت السياسة (الأحزاب والحركات الدينية في العراق) ، مصدر سبق ذكره ، ص 154 .
- ٣١ حسن لطيف الزبيدي ، وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط 1 ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق ، 2008 ، ص ص 268-272 .
- ٣٢ نص المشروع المقدم من حزب الفضيلة الإسلامي الى مؤتمر المصالحة الوطنية ، في 26-12-2006 WWW.IRAQCENTER.NET .
- ٣٣ حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 267 .
- ٣٤ تيار الإصلاح الوطني ، الثوابت والمبادئ العامة لتيار الإصلاح الوطني ، الحوار المتمدن ، العدد 2481 ، 25-30/11/2008 (الانترنت)

- 35 حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب السياسية العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2007 ، ص 210 .
- 36 حسن بابكي ، الإسلام والقضية القومية ، من منشورات قسم الثقافة والإعلام للجماعة الإسلامية الكردستانية- العراق ، السليمانية ، 2004 ، ص 8 .
- 37 البرنامج الانتخابي للجماعة الإسلامية الكردستانية - العراق ، كانون الأول 2004 ، ص ص 9- 10 .
- 38 هوراس دافيز ، القومية ، نحو نظرية علمية معاصرة ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1980 ، ص 196 .
- 39 جلال الطلباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1971 ، ص ص 168- 171 .
- 40 حبيب محمد كريم ، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق ، مطبعة خه بات ، ط 1 ، دهوك ، 1998 ، ص ص 21-23 .
- 41 عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب العراقية ، ط 2 ، مركز الأبجدية للصف والتصوير للطباعة والنشر ، بيروت ، 1982 ، ص ص 319- 320 .
- 42 حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (1914- 2004) مكتبة مدبولي ، ط 1 ، القاهرة ، 2005 ، ص 123 .
- 43 هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (1968-2003) ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 .
- 44 حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 312 .
- 45 عزيز قادر الصمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، دار الساقى ، ط 1 ، بيروت ، 1999 ، ص ص 259- 263 .
- 46 هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (1968- 2003) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 101- 104 .
- 47 المكتب الإعلامي للجهة التركمانية العراقية ، البيان الختامي للمؤتمر الوطني العام لتركمان العراق ، لندن (26- 28/5/2004) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :
- <http://www.iraqgate.net/article/publish/article1196.shtml> (3pages) google.
- 48 الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق ، الشهداء التركمان ، صفحات من التاريخ المعاصر لتركمان العراق (1979-1991) ، دار الجيل للصحافة والنشر ، ج 1 ط 1 ، بغداد . 1999 ، ص ص 59- 64 .
- 49 عزيز قادر الصمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 258 .
- 50 المكتب الإعلامي للجهة التركمانية العراقية ، مصدر سبق ذكره .
- 51 ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز في العراق ، دار اليقظة العربية ، ط 1 ، بغداد ، 1979 ، ص 73 .
- 52 المصدر نفسه ، ص 74 .
- 53 هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (1968-2003) ، مصدر سبق ذكره ، ص 54 .
- 54 حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 376 .
- 55 الحزب الشيوعي العراقي ، من وثائق المؤتمر الوطني الخامس ، 1993 ، ص 4 .
- 56 المنهاج والنظام الداخلي الذي أقره المؤتمر السابع 2001 ، منشورات طريق الشعب ، 2001 .
- 57 هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (1968- 2003) ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 .
- 58 حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 472 - 474 .
- 59 حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 389 .
- 60 المصدر نفسه ، ص 388 .
- 61 فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي -1956-1946 ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963 ، ص 30 .
- 62 كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1970 ، ص 77 .
- 63 حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 109 .
- 64 هادي حسين عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (2003 - 1978) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 137- 138 .
- 65 حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 109- 110 .
- 66 هادي حسن عليوي ، أحزاب المعارضة السياسية في العراق (1968- 2003) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 140- 141 .